الاقتصاد العالمي آلام وآمال 2020

دبي- أحمد صديق

لم يشهد الاقتصاد العالمي أزمة مثل تلك التي تسبب فيها انتشار فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19»، حيث طالت التداعيات كافة مناحي الاقتصاد وقدرت الخسائر جراء ذلك بنحو 28 تريليون دولار، حسبما ذكر صندوق النقد الدولي في آخر إحصاءاته في شهر أكتوبر الماضي، فضلاً عن تباطؤ معدلات نموه، وضرب مقومات العرض والطلب، بسبب فرض قيود الحجر الصحي وحالة الذعر لدى المستهلك، في ظل التوقعات باستمرار آثار تلك الأزمة لسنوات عديدة.

لكن المثير للقلق هو مخاوف استمرار تلك التداعيات لفترة ليست بالقليلة، وهو ما قالته المستشارة الاقتصادية في صندوق النقد، جيتا جوبيناث، حيث رجحت استمرار الضغوطات لفترة طويلة وسط وجود درجة مرتفعة من الشكوك في ظل وجود توقعات بحدوث موجات أخرى من العدوى بالفيروس، ما سيؤدي إلى زيادة الإنفاق على مكافحة الوباء وتقييد أسعار الفائدة والظروف المالية ما يجعل الديون العالمية تتفاقم أكثر وأكثر.

وتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تخسر أغلب اقتصادات العالم حوالي 2.4% من ناتجها المحلي على مدار 2020، ومن المرجح أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 4% هذا العام، كما تراجع حجم التجارة العالمي بنسبة 20% وتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 40% وهبطت أحجام التحويلات بمقدار 100 مليار دولار.

وبسبب تلك الأزمة تأثرت قطاعات كبرى كالسياحة والطاقة وقطاع النقل الجوي، والذي حذّر الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا» في تقرير من تفاقم الأضرار التي ألحقت به بسبب الفيروس وتداعياته والمتمثلة في توقف الحركة الجوية، متوقعاً أن تخسر منطقة الشرق الأوسط نحو 1.7 مليون وظيفة في قطاع النقل الجوي والقطاعات المرتبطة به خلال عام 2020، ويمثل هذا الرقم نحو نصف عدد الوظائف المرتبطة بقطاع النقل الجوي في المنطقة والبالغ عددها 3.3 ملايين.

تحفيزات

وبحسب ما ذكره صندوق النقد الدولي، فإن التدابير المالية التي أعلنتها العديد من حكومات العالم والتي وصلت إلى 20 تريليون دولار ساعدت على تخفيف التأثيرات السيئة التي تعرضت لها الشركات والعمال بسبب الوباء الذي تسبب في إغلاق المصانع والشركات معظم الشهور الماضية وحظر حركة الناس ما أدى إلى هبوط الطلب وضعف الحركة الشرائية، لكنها في الوقت نفسه سببت أضراراً مضاعفة.

فقد دفعت الأزمة إلى تفاقم المديونيات وعدم الثقة في عملات دول كبرى بالعالم وهي الإشكالية الكبرى التي ستظهر بصورة جلية خلال أعوام 2021 و2022 وسط لجوء جميع البنوك المركزية إلى تخفيض نسب الفائدة لتحفيز الاقتصاد الذي يعاني تباطؤاً بسبب كورونا. فالدول حتى لا تتوقف تروس اقتصادها قامت بضخ مزيد من السيولة في الأسواق وهو الأمر الذي سيخلق تضخماً وهذا التضخم الرأسمالي ستستطيع بعض الدول إدارته بصورة جيدة والبعض الآخر ربما تفلت الأمور من يديه بسبب ارتفاع نسبة الديون للناتج المحلي. ودفعت نسبة الديون العالمية الناتج الاقتصادي العالمي إلى أكثر من 100% لأول مرة كما جاء في تقرير النظرة المستقبلية الذي أصدره صندوق النقد الدولي مؤخراً حيث أكد فيه أن الزيادة في هذه النسبة اقتربت من 19 نقطة مئوية لتتجاوز بكثير ما حدث في عام 2009 أثناء الأزمة المالية العالمية.

مخاوف

وقال محللون إن الاقتصاد العالمي لا يتحمل موجة ثانية لتفشي كورونا، وهناك توافق دولي على عدم تكرار سيناريو الإغلاق الكامل إلا أنه قد يكون مطروحاً حسب قوة الموجة، موضحين أن عقاراً فعالاً هو الأمل الوحيد لاستمرار وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي وتعويض الخسائر التي تكبدها.

ورجح المحللون أن تستمر سياسات البنوك المركزية للإنقاذ إذا لزم الأمر، والشيء الوحيد الذي من المتوقع أن يظل داعماً للاقتصاد هو السياسة النقدية، فمن المهم أن نلاحظ أن احتمال حدوث الموجة الثانية يعتمد على مدى سرعة إيجاد لقاح معتمد وفعال، وما إذا كانت أنظمة الرعاية الصحية حول العالم لديها القدرة على التعامل مع تدفق المرضى بكثرة إذا لزم الأمر.

وأضاف المحللون أن مخاطر موجة ثانية قد تعصف باستقرار أسواق النفط مع انكماش الطلب المتوقع، كما سيؤثر على أسواق الأسهم التي استعادت عافيتها إلى حد ما في بعض الأوقات وبدأت تحقيق مستويات قياسية لا سيما بالولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن زيادة الإقبال على الملاذات الآمنة، الأمر الذي زاد من الطلب على الذهب مما أنعش أسعاره لتجاوز مستويات 2000 دولار للأوقية، ثم إلى 2300 دولار.

فالنظام المالي العالمي لا يتحمل تقديم برامج تحفيز مالي مثل ما قدمته خلال الجائحة والتي فاقمت أوضاع الديون وزادت مستويات السيولة في الأسواق بشكل يهدد ظهور فقاعة من الديون إذ فشلت الشركات في سداد القروض مع موجة تفش ثانية. فقد رصدت حكومات دول العالم ما يجاوز 10% من الناتج الإجمالي العالمي، عبر سياسات مالية ونقدية، حسب ما ذكرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

قطاع الطيران من أكثر المتأثرين بالجائحة | أرشيفية

متضررون ومستفيدون

ضربت جائحة «كورونا» الاقتصاد العالمي وأضرت بمختلف مفاصله، لكن على الرغم من الخسائر التي لحقت بالكثير من قطاعاته، إلا أن هناك قطاعات أخرى استفادت من الجائحة وحولتها إلى فرص لتنمية أعمالها بشكل كبير.

2.8 % متوسط خسارة كل دولة من ناتجها المحلي

4 % انكماش متوقع للاقتصاد العالمي خلال 2020

20 % تراجع في إجمالي حجم التجارة العالمي

40 % انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة

900 مليار دولار خسائر متوقعة لحركة السياحة

419 مليار دولار خسائر قطاع الطيران بنهاية العام

200 مليون يعملون بدوام كامل فقدوا وظائفهم

قطاعات مستفيدة:

- الصيدلة والمعقمات
- التجارة الإلكترونية
- التطبيقات الذكية
- التعليم عن بُعد
- تقنيات الذكاء الاصطناعي

قطاعات متضررة:

- السياحة والسفر
- الطيران
- التصدير
- الخدمات اللوجستية
- التجارة والخدمات

البيان

وقد طالت الخسائر غير المسبوقة على للاقتصاد العالمي جميع الدول، ومن المتوقع أن تستمر فترة كبيرة لمعالجتها وستختلف الأمور من دولة لأخرى حسب ملاءتها المالية والاحتياطات النقدية التي ستمكنها من الإنفاق على خطط التحول المطلوبة باقتصاد ما بعد كورونا.

تأثيرات سلبية

ورغم الاتفاق على أهمية خطط التحفيز الضخمة التي رصدتها الحكومات حول العالم للتعافي من تداعيات الفيروس، إلا أنها حملت معها تأثيرات سلبية تستمر بالضغط على الاقتصاد العالمي بعد انقضاء الجائحة. وقال محللون إن خطط التحفيز المالي والنقدي كانت ضرورة قصوى لتجنب الدخول في كساد عظيم، إلا أن هذه الخطط أغرقت العالم بالسيولة والقروض الرخيصة التي أغرت المتعثرين وغير المتعثرين في الاقتراض بنحو لافت رغم ضبابية المشهد الاقتصادي.

وعلى أعتاب الخسائر التي أدت إلى شلل في الاقتصاد العالمي، يتوقع المحللون أن تكون هناك دول غير قادرة على تخطي النتائج الفادحة التي خيمت على نشاطها المالي والتجاري، وتبقى الدول القوية التي تمتلك الاحتياطيات الجيدة، إضافة إلى أن الصناديق السيادية هي المؤهلة لتخطي الركود المتوقع، خاصة بعض دول الخليج والتي حافظت على أسس اقتصادية جيدة رغم الخسائر، فإن دعم القطاع الخاص، والعمل على إعادة برامج الإنفاق، والتوجه نحو تنوع الاقتصاد كل ذلك سوف يعزز من الاستقرار في المنطقة.

ويرى محللون أن التحفيز سلاح ذو حدين، لأنه في حالة تعافي الاقتصادات بصورة سريعة ورجوع الاقتصادات العالمية إلى ما كانت عليه سيكون ذلك بمثابة تمويل قصير الأجل ساعد في تعافي الأسواق والحفاظ على عدم حدوث خلل في الاقتصاد العالمي، في المقابل، في حالة عدم التعافي السريع سوف يدخل السوق العالمي في موجة من التضخم أو الكساد التضخمي أي زيادة الأسعار مع انخفاض أو انعدام القدرة الشرائية لدى المستهلكين مما يكون له أثر سلبي كبير على الاقتصاد.

مستفيدون

وأظهرت تقارير أن هناك عدداً من القطاعات سوف تتصدر المشهد الاقتصادي العالمي جراء انتشار الفيروس، أولها: «الصيدلة والمعقمات» والتي لمع بريقها مع انتشار الجائحة عالمياً، حيث تسبب الانتشار في تهافت الناس من جميع أنحاء العالم على الصيدليات بقصد شراء المطهرات والمعقمات والفيتامينات والأقنعة «الكمامات» وغيرها من الأدوية بهدف الاحتفاظ بكمية مناسبة منها للاستخدام الشخصي. وجاء قطاع التجارة الالكترونية ثانياً حيث ازدادت عمليات الشراء عبر الإنترنت نتيجة تجنب الأماكن العامة، وشهدت عمليات التجارة الإلكترونية المرتبطة بقطاع التجزئة نموًا ملحوظاً بالإضافة إلى زيادة عدد زوار المواقع المخصصة بعرض المنتجات وزيادة أعداد الذين يقومون بعمليات الشراء.

واحتلت التطبيقات الذكية ثالث القطاعات المتصدرة، ففي ظل الوضع الراهن ورغبة العديد من العملاء في تجنب الخروج من المنزل والاختلاط بالعامة قدر الإمكان، ارتفع الطلب على التطبيقات الذكية التي تساعد في تقديم الخدمة عن بعد.

وجاء قطاع التعليم عن بعد وكل مخرجاته الاقتصادية رابع القطاعات الأكثر نمواً على المستوى العالمي، حيث قامت معظم دول العالم مؤخراً بتطبيق نظام التعليم عن بعد في مدارسها وجامعاتها. وجاء قطاع تأسيس منصات الذكاء الاصطناعي خامس أهم القطاعات حيوية مع انتشار الجائحة عالمياً، حيث دخلت تقنيات الذكاء الاصطناعي على خط المواجهة ضد تفشي كورونا بشكل كبير وذلك من خلال استخدام البرامج التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لإيجاد الحلول المباشرة في ظل التباعد الاجتماعي المفروض.

متضررون

أما على صعيد القطاعات الأكثر تضرراً من جراء انتشار الجائحة عالمياً، كان قطاع السياحة والسفر الأكثر تضرراً، حيث تشهد معدلات السياحة العالمية تراجعاً ملحوظاً بسبب انتشار الجائحة، ويمثل التراجع ما نسبته -1 3%. وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش إنه خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام تراجعت حركة السياح الأجانب إلى الدول بأكثر من النصف وتمت خسارة نحو 320 مليار دولار من العائدات السياحية، وقد تصل الخسائر الإجمالية لعام 2020 إلى أكثر من 900 مليار دولار، بحسب أرقام الأمم المتحدة.

واحتل قطاع «الطيران» ثاني القطاعات الأكثر تضرراً، حيث تأثرت شركات الطيران بشكل خاص بانتشار فيروس كورونا بسبب تطبيق قيود السفر في معظم دول العالم، حيث قال الاتحاد الدولي للنقل الحوي «إياتا» إن خسائر القطاع تبلغ 419 مليار دولار حتى الآن.

واحتل قطاع الفنادق وخدمات الضيافة ثالث القطاعات الأكثر تضرراً، ويشار إلى أن الأسعار المتعلقة بحجز الفنادق قد انخفضت بشكل كبير. ويمثل قطاع «التصدير» رابع أكبر المتضررين، حيث انخفضت صادرات الصناعات التحويلية في جميع أنحاء العالم. كما تضرر قطاع الخدمات اللوجستية بسبب انتشار الفيروس. ويعد قطاع «التجارة والخدمات» أحد أهم المتضررين نتيجة الجائحة، كما أن قطاع السيارات يعتبر أحد أبرز القطاعات المتضررة عالمياً.

- **دول الخليج حافظت على أسس اقتصادية جيدة خلال الجائحة**
- **توافق عالمي على عدم تكرار الإغلاق الكامل**
- **زيادة الإنفاق على مكافحة الوباء وتقييد أسعار الفائدة يفاقم الديون العالمية**

وظائف

ذكر تقرير لمنظمة العمل الدولية، أن 200 مليون من الموظفين بدوام كامل فقدوا وظائفهم بسبب «كوفيد 19» بعد فرض إجراءات الإغلاق الكامل أو الجزئي في العديد من الدول، وما حمله ذلك من تأثير على نحو 2.7 مليار عامل، أي 4 من بين كل 5 من القوى العاملة في العالم. وأوضح التقرير أن هناك عاملين في 4 قطاعات هم الأكثر تأثراً بسبب المرض وتراجع الإنتاج: قطاع الغذاء والفنادق ويعمل به 144 مليون عامل، وقطاع البيع بالجملة والتجزئة ويعمل به 582 مليوناً، وقطاع خدمات الأعمال والإدارة ويعمل به 157 مليوناً، وقطاع التصنيع وبه 463 مليون عامل. ويشير مدير منظمة العمل الدولية إلى أن جميع هذه القطاعات تشكل ما نسبته 37.5 % من التوظيف العالمي، ويشعر العاملون في هذه القطاعات أكثر من غيرهم الآن بحدّة تأثير الجائحة عليهم. لكن التقرير في الوقت نفسه شدد على ضرورة حماية العاملين في القطاع الصحي والمهن الاجتماعية والذي يضم 136 مليون شخص حول العالم.

الإمارات تقود التحول التاريخي نحو السلام في المنطقة

القاهرة-البيان

صنعت دولة الإمارات في عام 2020، العديد من اللحظات التاريخية على مستوى العالم، لعل من أكثرها من حيث التأثير الدولي، قيادة المنطقة إلى التحول نحو السلام، وتغيير دينامية الصراع المفتوح منذ عقود، إلى السلام المثمر، في خطوة وصفت بـ «الإنجاز الأكثر أهمية في المنطقة منذ 30 عاماً»، والتي نجحت فيها دولة الإمارات، برؤية واقعية متزنة، وبعد قراءة متأنية للمتغيرات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة، في قيادة تحول تاريخي من أجل التغيير بالمنطقة.

قيادة استراتيجية

قاد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات، في فتح المجال أمام سياسات التنمية لشعوب المنطقة قاطبة، وهذه الرؤية، أثمرت عن تحقيق التحول التاريخي في مسار السلام.

واختارت وكالة «بلومبيرغ» سموه، ضمن أبرز 50 شخصية غيرت المشهد العالمي خلال عام 2020، وقالت إن صاحب السمو «ولي عهد أبوظبي، قلب الجغرافيا السياسية رأساً على عقب، عندما وقّع الاتفاق الإبراهيمي مع إسرائيل، في خطوة هي الأولى من نوعها في المنطقة، منذ اتفاق الأردن وإسرائيل، قبل 26 عاماً».

وتعد المعاهدة التاريخية، خطوة شجاعة، وبنظرة واقعية بعيدة عن الشعارات، التي لم تُقدم شيئاً لعملية السلام في الشرق الأوسط، ولا للقضية الفلسطينية، قادت دولة الإمارات زمام المبادرة، لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية كاملة مع إسرائيل، في الحدث الأبرز عام 2020، على صعيد المتغيرات، انطلق من رؤية قائمة على قراءة متأنية وواقعية للواقع، ومثّل ضربة قاصمة لمعسكر التطرف والإرهاب، الذي دأب على توظيف القضية الفلسطينية لصالح مطامعه وأجنداته في المنطقة.

شكّل ذلك «الإنجاز الدبلوماسي الأكثر أهمية في الشرق الأوسط منذ ثلاثين عاماً»، طبقاً لوصف وكالة بلومبيرغ، ففي 13 أغسطس 2020، تم الإعلان عن الاتفاقيات الإبراهيمية، بين الإمارات وإسرائيل، والبحرين وإسرائيل، لتصبح الإمارات هي الدولة الخليجية الأولى التي تتخذ تلك الخطوة الشجاعة، والتي أفضت إلى وقف الضم الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية.

نقطة تحول

الاتفاق الذي شكل اختراقاً تاريخياً لصراعٍ يستنزف المنطقة منذ سبعة عقود، ليكون عام 2020 بذلك، نقطة تحول في قيادة التغيير في الشرق الأوسط، جاء اتساقاً مع قيم السلام الإماراتية، ونهج التسامح من جهة، ومن جهة أخرى، من أجل التعامل -بنظرة واقعية- مع التهديدات التي تواجه حل الدولتين، وتحديداً، ضم الأراضي الفلسطينية، ما شكّل مقدمة لعودة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتحريك مياه عملية السلام الراكدة، بنظرة استراتيجية حصيفة وغير مندفعة، مثلت بارقة أمل حقيقية في حلحلة الأمور، والخروج من مستنقع الجمود، وذلك بناءً على دراسة متأنية لطبيعة التحديات والمخاطر التي تواجه المنطقة، وقراءة استراتيجية لحجم المتغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة، ومع إخفاق السياسات السابقة، والتي لم تفضِ إلى نتائج تحفظ الأمن والسلام.

في المحصلة، أوجد القرار الإماراتي الشجاع، إدراكاً متنامياً على صعيد المنطقة، لأهمية الخطوات الجادة العقلانية، في سبيل التوصل لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، بما ينعكس على أمن واستقرار المنطقة، الأمر الذي يشكل تياراً عقلانياً، يدعم ويقوي معسكر السلام، إيماناً بالحلول السلمية التفاوضية. سيدخل عام 2020 التاريخ، كنقطة تحول كبرى في مسار واحدة من أعقد صراعات العالم المزمنة.

فتحت الخطوة الإماراتية الشجاعة، الطريق أمام عدد من الدول، في إطار المتغيرات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، وكانت البداية مع مملكة البحرين، ففي الحادي عشر من شهر سبتمبر من العام نفسه، وقّعت البحرين اتفاق السلام مع إسرائيل، بعد أن كان التوقيع الأول، هو على إعلان تأييد السلام. وبعد الإمارات والبحرين، وقّع السودان في 23 أكتوبر 2020، اتفاق السلام مع إسرائيل، ليكون بذلك خامس بلد عربي يخطو تلك الخطوة، بعد كل من مصر (1979)، والأردن (1994)، والإمارات والبحرين. وتستهدف تلك الاتفاقية، تسوية العلاقات بين البلدين، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة.

وفي العاشر من شهر ديسمبر 2020، انضم المغرب إلى قائمة الدولة بمعسكر السلام، وتم الإعلان عن اتفاق السلام بين المغرب وإسرائيل، والاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، ليصبح المغرب سادس دولة عربية، تعلن اتفاق سلام مع إسرائيل. بينما من المتوقع أن تتبعها دول عربية أخرى، في اتخاذ خطوات شجاعة نحو السلام.

رسائل إيجابية

أدركت السلطة الفلسطينية، حقيقة ما تنطوي عليه تلك الخطوات من رؤية واقعية للقضية الفلسطينية، فبدأت في استدراك الواقع، ومحاولة اللحاق بالركب، وأعلنت في 17 نوفمبر 2020، إعادة مسار العلاقات مع إسرائيل، إلى ما كانت عليه قبل 19 مايو، حينما أعلن الرئيس محمود عباس، الانسحاب من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية.

جاءت تلك الخطوة «على ضوء الاتصالات الدولية التي قام بها الرئيس محمود عباس، بشأن التزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة معها، واستناداً إلى ما ورد إلى السلطة من رسائل رسمية مكتوبة وشفوية، بما يؤكد التزام إسرائيل بذلك».

وفي ظل تلك المتغيرات والرسائل الإيجابية، يصير الباب مفتوحاً أمام استئناف عملية السلام، والتعامل مع ذلك الصراع الممتد، الذي يستنزف المنطقة منذ عقود.

عززت تلك المتغيرات المفصلية، التمايز بين معسكرين تشهدهما المنطقة، معسكر السلام، الذي يقوى، في مواجهة معسكر التطرف الداعم للإرهاب، الذي ما انفك يستغل الصراع ويوظفه لخدمة أهدافه في المنطقة، وفي اللعب بمشاعر العالم العربي.

إجمالاً، شكّل عام 2020، انتقالاً تاريخياً فاصلاً في قضية السلام بالشرق الأوسط، قادته دولة الإمارات، مدفوعة بثقافة متجذرة منذ عهد الوالد المؤسس، المغفور له، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، تعلي قيم السلام والتسامح والعيش المشترك، وبخطوات مماثلة من دول عربية، أدركت بشكل شجاع، حجم المتغيرات التي شهدتها المنطقة، لا سيما خلال العقد الماضي، وبمباركة وترحيب دوليين، بما يعد صفعة لمعسكر الشر والتطرف، تلك المعطيات التي تفتح الطريق أمام واقع مختلف كلياً عما سبق خلال العقود الماضية.

التزام راسخ

تولي دولة الإمارات القضية الفلسطينية اهتماماً كبيراً، ووضعتها على رأس أولويات سياساتها الخارجية، وتؤكد الدولة في المحافل الدولية، وتحركاتها السياسية، التزامها بالقضية الفلسطينية، وأنها لن تتخلى عن موقفها الراسخ، الذي يتماشى مع الموقف العربي، في دعم قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً للمرجعيات الدولية، ومبادرة السلام العربية. وتحقيق ذلك يتطلب بذل الجهود، ودعم المبادرات التي تهدف إلى خلق بيئة مناسبة لتحقيق السلام، وإقامة حل الدولتين.

- **محمد بن زايد قاد تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للدولة في فتح المجال أمام سياسات التنمية لشعوب المنطقة**
- **سيدخل عام 2020 التاريخ كنقطة تحول كبرى في مسار واحدة من أعقد صراعات العالم المزمنة**
- **مسار السلام يشكل صفعة لمعسكر التطرف وتعزيزاً للسياسة العقلانية الداعمة للحلول السياسية**

عام النصر الدبلوماسي للصحراء المغربية

دبي-البيان

شكل عام 2020 محطة مهمة في تاريخ الدبلوماسية المغربية التي حققت نصراً كبيراً للصحراء المغربية، والتي تجسدت خلال الأشهر الأخيرة بتفاعل عربي ودولي أكد دعم المجتمع الدولي الكامل والصريح لمغربية الصحراء ومبادرة الحكم الذاتي التي اقترحتها الرباط، حيث افتتحت دول عربية، على رأسها دولة الإمارات، قنصليات في مدينة العيون المغربية، كما اعترفت الولايات المتحدة بسيادة المغرب على صحرائه، ومصداقية المقترح المغربي المتمثل في الحكم الذاتي. فضلاً عن البعد السياسي والقانوني للقرار الأمريكي، فهو أيضاً يحمل بعداً اقتصادياً يعبّر عن رغبة واشنطن في الاستفادة من البعد الاستراتيجي للموقع الجغرافي للمغرب، والعمل مع المغرب باعتباره فاعلاً استراتيجياً في المنطقة، وتجلى أيضاً في معاهدة السلام مع إسرائيل برعاية أمريكية التي تجعل الرباط قطباً بعلاقات إقليمية متعدد الأطراف بالنظر للموقع الاستراتيجي للمغرب بين العالم العربي وأفريقيا وأوروبا.

الدبلوماسية المغربية نجحت في ظل سيناريو شديد التعقيد في الدفاع عن وحدتها الترابية، والتأكيد على أن التسوية الوحيدة الممكنة هي تلك التي يضمنها مخطط الحكم الذاتي، ويؤكد محللون أن القرار الأمريكي ستعقبه قرارات مماثلة لبلدان أخرى كما أن العلاقات المغربية-الأمريكية ستتعزز أكثر من خلال فتح الولايات المتحدة قنصلية في مدينة الداخلة، لتكون فاعلاً وشريكاً تنموياً في الأقاليم الجنوبية للمملكة، وكذا في استقرار المنطقة مما سيضع المغرب في صلب المبادلات التجارية بين أفريقيا وأوروبا وأمريكا، بما يعزز ويؤكد الموقع الاستراتيجي المتميز للرباط.

هذا التتويج لم يأتِ صدفة، بل كان ثمرة نجاحات سابقة، منذ العودة الموفقة لحضن الاتحاد الأفريقي والمجهودات التنموية الكبيرة بالأقاليم الجنوبية، وتعززت بالاعترافات الدولية بمغربية الصحراء، حيث انتقلت المغرب من مرحلة تحصين المكتسبات بخصوص القضية الوطنية، إلى مرحلة فرض واقع جديد، قوامه اعتراف دولي متزايد بمشروعية مبادرة الحكم الذاتي كحل واقعي ومستدام لهذا النزاع، وتأكيد على عدالة الموقف المغربي المبني على الحق والتاريخ في قضيته الوطنية.

وقد تم افتتاح 16 قنصلية وهيئة دبلوماسية من دول أفريقية، والقنصلية العامة لدولة الإمارات في العيون والقنصلية العامة لمملكة البحرين في العيون، في إطار دعمها الواقعي والصريح للوحدة الترابية للمغرب، وهو ما يقوي افتخار واعتزاز كل مكونات الشعب المغربي بحكمة وصواب رؤية العاهل المغربي الملك محمد السادس.

بوابة تراثية على مدخل مدينة العيون المغربية | أرشيفية